ندوات تربوية

تقرير عن ندوة الإنتحال العلمي : المفهوم، المظاهر، الأسباب، وأساليب الكشف عنه

والتى عقدت بكلية التربية جامعة المنوفية بالتعاون مع المكتبة الرقمية بالجامعة
يوم الأحد ٢٥ فبراير ٢٠١٨

◙ إعداد: أ.د/ جمال علي الدهشان
أستاذ أصول التربية.. عميد كلية التربية جامعة المنوفية.

إعـــــلان مهم

للسادة أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة

تحت رعاية

أ.د/ معوض الخولي رئيس الجامعة — أ.د/ أحمد فرج القاصد نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث

أ.د/ جمال الدهشان عميد الكلية — أ.د/ صبحي شعبان شرف وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

تعتزم إدارة المكتبة بالتعاون مع إدارة البحوث العلمية بالكلية عقد ورشة عمل بعنوان :

" الإنتحال العلمى : المفهوم، المظاهر، الأسباب، وأساليب الكشف عنه"

يحاضر فيها كل من :

أ.د/ جمال الدهشان: " الإنتحال العلمى : المفهوم والمظاهر والأسباب"

د/ سيد الأسرج : " أساليب كشف الانتحال العلمى"

وذلك يوم الأحد الموافق ٢٠١٨/٢/٢٥م فى تمام الساعه العاشرة صباحاً بمدرج (٤).

مدير إدارة المكتبة — مدير إدارة البحوث — وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

(محمد حبلص) — (هويدا الوحش) — (أ.د/ صبحى شعبان شرف)

فى ظل ما يشهده المجتمع العلمى العربى من انتشار العديد من الظواهر غير الصحية، والتي من أبرزها ظاهرة الانتحال بكل أشكالها وصورها، والتى أصبحت من أخطر الظواهر السلبية التى تعاني منها المجتمعات والمؤسسات الجامعية والبحثية فى مصر والعالم العربى، بل وأضحت من أبشع الجرائم التى ترتكب فى تلك المجتمعات، والتى يمكن أن تدمّر مسار البحث العلمي برمّته، وأصبحت واحدة من أسباب تأخّر تصنيف الجامعات العربية في قوائم أفضل الجامعات في العالم، ووصلت إلى حد أن وصفها البعض بأنها "انحطاط ثقافي وبلطجة فكرية"، وصارت مادة صحفية وإعلامية ذات عناوين تقلق الرأي العام وتقلل من ثقته واحترمه للقيم العلمية والأخلاقية، وتقلل من ثقة ومصداقية وجودة البحث العلمي العربى، فلصوص الكلمة والفكرة لا ينتهجون طريقة واحدة في انتهاك حقوق الملكية الفكرية للآخرين، بل ينتهجون طرقا عديدة، ظاهرة وخفية، مباشرة وغير مباشرة، ساذجة وذكية، بل ربما نسمع عن طرق جديدة مستحدثة في ظل التقدم المتسارع في تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات ، بل إن الأمر لم يقف عند مجرد تغيير بعض البيانات أو الاقتباس والنسخ الجزئي القصير، بل الادعاء بملكية بحث كامل منشور باللغة الإنكليزية أو بعد ترجمته إلى اللغة العربية، أو بأطروحة معتمدة على نتائج مقتبسة بالكامل.

وفى ظل ما أكدت عليه الدراسات والبحوث من أن جانبًا كبيرًا من أسباب تلك الظاهرة يرجع إلى قلة الوعي بتلك الظاهرة الخطيرة ، وعدم تمرس وجهل بعض الباحثين بمنهجية وأخلاقيات البحث العلمي وأصوله وقواعده ومتطلبات النزاهة العلمية والأكاديمية ، وقلة الالتزام والتمسك بها من جانب الباحثين .

وانطلاقا من أن تلك الآفة لم تنل ما تستحقه من المعالجة والتوعية بخطورتها ، ومن ضرورة التعريف بها وبمظاهرها وصورها والأسباب التى تؤدى إلى الوقوع فيها ، وكيفية تجنبها ، والجهود المبذولة لإيجاد آليات لكشف هذه الممارسات اللا أخلاقية ومعاقبة مرتكبيها ، جاءت تلك الندوة التى عقدت بكلية التربية جامعة المنوفية وبالتعاون مع المكتبة الرقمية بالجامعة بغية تحقيق الأهداف التالية :

- التعريف بظاهرة الانتحال العلمى وأبرز صورها ومظاهرها فى عصر المعلوماتية .
- الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة الانتحال العلمى فى المجتمعات العلمية العربية .
- الآثار السلبية لظاهرة الانتحال العلمي على جودة البحث التربوى العربى ومصداقيته .
- أساليب الكشف عن الانتحال العلمى والبرمجيات الإلكترونية المتعلقة بذلك وآليات تطبيقها .
- المداخل المختلفة لمحاربة السرقات العلمية بغية المحافظة على جودة البحث التربوى العربى ورصانته.

حضر الندوة العديد من السادة أعضاء هيئة التدريس والباحثين من طلاب الماجستير والدكتوراه وطلاب الدراسات العليا بالكلية وكليات الجامعة وبصفة خاصة قسم المكتبات بكلية الآداب جامعة المنوفية ، وعقدت الندوة تحت رعاية ا د معوض الخولى رئيس الجامعة وا د أحمد فرج القاصد نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث، وإشراف ا د جمال الدهشان عميد الكلية، وأدار الندوة ا د صبحى شرف وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث.

وقد حاضر في الندوة كل من :

- ا د / جمال على الدهشان ـ أستاذ أصول التربية وعميد كلية التربية جامعة المنوفية.
- د / سيد الاسرج ـ مدير المكتبة الرقمية بجامعة المنوفية.

فى البداية تحدث د صبحى شرف عن المبررات التى دعت إلى عقد الندوة مؤكدا خطورة تلك الظاهرة، وأنها تسيء إلى نبل الرسالة العلمية، وتعمق أزمة الجامعة ، فى ظل انتشار ظاهرة الانفلات فى منح درجتى الدكتوراه والماجستير، وصور وأشكال الغش والصورية المتعددة فى منحها بطريقة مقنعة، لا يدركها سوى المشرف الذى وافق على صلاحية الرسالة ، وسوء وشكلية التحكيم العلمى لها و للبحوث والدراسات المقدمة للنشر فى كثير من المجلات والمؤتمرات العلمية ، ولذلك يصبح على كل أستاذ جامعي التزاما أخلاقيا ومهنيا واجتماعيا ، أن يطرح هذا الموضوع للنقاش بين كل المهتمين والغيورين على مصداقية التكوين والبحث العلمي الجامعي من أجل التفكير معا في وضع إستراتيجيات عملية دقيقة على غرار كل جامعات العالم المتطور للحد من هذه الظاهرة المسيئة لسمعة

الجامعة والبحث ، ثم استعراض أهداف الندوة وما تسعى إلى تحقيقه لا سيما أن الكثير من صور الانتحال تتم عن غير قصد بسبب جهل البعض خاصة شباب الباحثين بضوابط وشروط الاقتباس والتوثيق ، وهو ما استلزم ضرورة عقد مثل هذه الندوات لتجنيب الباحثين ارتكاب تلك الجريمة العلمية؛ حتى لا يتعرضوا للمساءلة والعقوبة .

ثم تحدث ا د جمال الدهشان عميد الكلية مرحبا بالحضور ومؤكدا خطورة ظاهرة الانتحال العلمى وما يمكن أن يترتب عليها ، خاصة فى ظل الانتشار الواسع لها في ظل الثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات والإنترنت وإتاحته عن طريق الأجهزة المحمولة والكفية، والتى سهلت عملية السرقة والانتحال ، إلا أنها فى الوقت ذاته وفرت وسائل تكنولوجية وبرمجيات سهلت من عملية الكشف عن تلك السرقات .

وأشار الدهشان إلى أن أبرز الدلائل على خطورة وانتشار ظاهرة السرقات العلمية، ما ينشر كل يوم فى وسائل الإعلام المختلفة من مادة صحفية ذات عناوين تقلق الرأي العام، وتقلل من ثقته واحترمه للقيم العلمية والأخلاقية، ومن بينها تصريح وزير الثقافة: "مصر تحتل المرتبة الأولى على مستوى العالم في السرقات العلمية" ، مثلث الخطر الذي يهدد الجامعات المصرية، أهم أضلاعه السرقات العلمية لأبحاث الأساتذة، ، جامعات مصر الأولى عالميا في السرقات العلمية والعالم يقاطعها" ، " السرقات العلمية ظاهرة العصر ".

وأكد الدهشان فى محاضرته أن الانتحال ظاهرة قديمة حديثة ، فتاريخياً، لا يُعدّ الانتحال وليد هذا العصر، إذ إنه يضرب بجذوره في أعماق التاريخ، ويمتد إلى كل الحضارات البشرية، لا تخلو من آثاره ثقافة من الثقافات العالمية ، حيث أطلقت حوله الكثير من المفاهيم النقدية، مثل: السرقة والاقتباس والتوارد والتضمين والتناص ... وغيرها ، كما أن الانتحال لا يقتصر على أقطار دون أخرى، بل هو ظاهرة تعاني منها كل الدول ولكن بدرجات متفاوتة ، فهو ظاهرة عابرة للحدود ومنشرة جغرافيا، وإن العديد من الدول أصدرت القوانين والقرارات للوقاية من الانتحال ومكافحته من بينها قرار وزارة التعليم العالى الجزائرية رقم ٩٣٣ بتاريخ ٢٨ جويلية ٢٠١٦ القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها ، تم من خلاله تحديد مفهوم السرقة العلمية وصورها ومدخل مواجهتها وعقوبات من يرتكبها .

وأشار الدهشان إلى استفحال ظاهرة الانتحال فى ظل مجتمع المعلومات الرقمية والإنترنت ، فمع تزايد استخدام الإنترنت ظهرت أنماط جديدة من التحديات لم تكن معروفة من قبل ، وظهر جيل جديد من المجرمين المحترفين الذين يمتلكون المهارات والمعرفة التقنية ، ويحتاجون بالتالي إلى أساليب ونظم خاصة للتعامل معهم ؛ مما زاد في استفحال الظاهرة ، وجعل معها عددا من المهتمين والمتخصصين يدقون ناقوس الخطر؛ نظرا لانعكاساتها السلبية المباشرة على الجامعات ومراكز البحث العلمي، واعتماد أعداد كبيرة من الطلبة على الإنترنت في تقديم بحوثهم الجامعية، خاصة أن الأمر لم يقف عند مجرد تغيير بعض البيانات أو الاقتباس والنسخ الجزئي القصير، بل الادعاء بملكية بحث كامل منشور باللغة الإنكليزية أو بعد ترجمته إلى اللغة العربية ، أو أطروحة معتمدة على نتائج مقتبسة بالكامل.

إن الأمر لم يقف عند حد طلاب الماجستير والدكتوراه والبعض من صغار الباحثين ، ولكن الأخطر أن يمتد إلى بعض الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس ممن هم حراس البحث

العلمى والقدوة والمشرفين على بحوث شباب الباحثين وطلاب الدراسات العليا ، إما بصورة مباشرة من خلال سرقة أفكار أو كتابات الآخرين ونسبتها للذات دون ذكر المصادر، وإما بطريقة غير مباشرة من خلال الموافقة أومباركة قيام طلابه بممارسة تلك الرذيلة ، وبتسترهم على بعض الدخلاء على الحقل العلمى نظير المال ، والذى تحول تدريجيا إلى عصابات منظمة يمكن أن نسميها بلطجة فكرية وأدبية ، ومن خلال ما يعرف بمراكز خدمات الطالب أو مكاتب إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه والأبحاث العلمية ، التى انتشرت فى بلادنا العربية، وأصبح الإعلان عنها متاحًا فى الأماكن والمواقع، واعتبرتها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) بالمملكة العربية السعودية من مراكز الفساد العلمي والسرقات العلمية، وتركز في عملها على إفساد الطلاب.

وخلال الندوة أشار الدهشان إلى أنه برغم أهمية قضية السرقات العلمية وحيويتها بل وخطورتها ، فإنها لم تنل ما تستحقه من المعالجة ، وتوقيع العقوبات على السارق أو المنتحل ، حيث لا يخلو من وساطات تحاول تقديم الاعتبارات الإنسانية على المقتضيات العلمية ، لتبرئة المخطىء والسارق والتسامح معه، وهو خلط يضر أكثر مما ينفع، ويضرب فى مقتل مبادئ النزاهة والجدارة والإنصاف ، بل إننا بذلك نخالف مبدأ تكافؤ الفرص حين نضع على قدم المساواة الباحثين الجادين والمجدين (وهم موجودون فى جامعاتنا وأغلبهم من المعيدين) مع الباحثين الغشاشين أو الهزليين غير الجديرين بأرفع درجة علمية تمنحها الجامعات المصرية ؛ مما يوحي بأننا بحاجة ماسة إلى المزيد من الدراسات العلمية في هذا الصدد ، التي تسعى إلى إخضاع القضية للمنهج العلمي، ومعالجة حقوق المؤلف في ضوء التحديات المعاصرة ، ومصداقية البحث العلمى ونتائجه.

ثم استعرض الدهشان فى محاضرته مفهوم الانتحال وصوره مؤكدا أن كلمة ينتحل "Plagiarize" مشتقة من كلمة لاتينية تعني "الخطف" ، والمنتحل هو خاطف أفكار أو كلمات شخص آخر، والتعريف الحديث للانتحال (Plagiarism) هو" السرقة الأدبية (الفنية أو الموسيقية) ، إنه الادعاء الكاذب بالتأليف: استخدام إنتاج فكري لشخص ما على أنه إنتاج شخصي." فإذا كتبت ورقة ما بعد أن ضمنتها شيئا أخذته من مصدر آخر، وقدمته على أنه من إنتاجك، فإنك منتحل.

فالانتحال يعنى استخدام أعمال الغير، العلمية أو الإبداعية، والادعاء بأنها من إنتاج الباحث نفسه، وهو استخدام اختراعات الغير وأعمالهم الأدبية وتضمينها في الأبحاث دون ذكر صاحبها ومنتجها الأصلي.

كما أوضح أن الانتحال الذي يعني سرقة أفكار أوكتابات ونسبها دون ذكر المصادر ، يعد من أعمال النصب والاحتيال ، وهو يتخذ صورًا متعددة كالاستنساخ، والذى يتم فيه تقديم عمل الآخرين بكامله على أنه عمل للفرد . copy-and-paste ، والنسخ، والذى يتم فيه نسخ أجزاء كبيرة من مصدر محدد دون ذكر المصدر ، والاستبدال، ويتم فيه نسخ قطعة نصيّة بعد تغيير بعض الكلمات الرئيسية مع الحفاظ على المعلومات الأساسية للمصدر وعدم الإشارة إليه ، والمزج من خلال مزج أجزاء من مصادر عديدة دون ذكرها ، والتكرار، ويتم فيه النسخ من كتابات الفرد السابقة دون ذكرها ، وأخيرًا المزيج من خلال دمج مقاطع نصيّة ذُكر مصدرها بشكل صحيح مع مقاطع أخرى لم يعرف مصدرها، كما استعرض أشكال السرقات العلمية كسرقة فصل وسرقته عن طريق الترجمة،

وسرقة فكرة أو أسلوب، وسرقة بحث من شخص آخر، والنسخ عبر الإنترنت ، إضافة إلى شراء عمل أو بحث من شخص آخر ، وإدراج اسمه فى بحث أو عمل علمى دون المشاركة فى إعداده ، وإدراج أسماء خبراء و محكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات والدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها، أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالهم، وكتابة مراجع لم يتم الرجوع اليها خلال إعداد البحث ، وتزييف الأدلة والنتائج التى توصل إليها البحث ، وتأليف إحصائيات ليس لها وجود وإدراجها فى البحث، وغيرها من صور الانتحال والسرقات العلمية .

وأوضح أنه توجد أسباب عديدة لانتشار ظاهرة الانتحال ، من بينها: تدني المهارات البحثية اللغوية ، وعدم وجود وعي بخطورة عملية الانتحال ، واعتقاد البعض أنه لا عقوبات، وصعوبة الكشف عنها ومعرفتها ، ربما بسبب غياب الثقافة المتعلقة بالملكية الفكرية ، وعدم المقدرة على التفريق بين ما يمكن استخدامه بدون توثيق وما لا يجوز ، وعدم معرفة الكيفية المثلى للاقتباس والتوثيق.

كما أشار إلى أنه توجد مداخل متعددة لمجابهة السرقة العلمية وتجنب الوقوع فيها، ومن بينها : ضرورة توعية الباحثين بخطورة الانتحال والسرقات العلمية وكيفية تجنبها، وسن القوانين والتشريعات الناجزة ضد مرتكبيها ، وتدعيم المشاركة المجتمعية في مواجهتها، وتطوير آليات وبرمجيات الكشف عن الانتحال ...

وأكد الدهشان أنه توجد طريقتان لكشف السرقات العلمية : الأولى عن طريق الكشف بالبحث عن النصوص باستخدام محركات البحث؛ لبيان مدى مطابقتها للنص المنقول منه، والطريقة الأخرى تعتمد على استخدام برمجيات متخصصة لكشف السرقات العلمية.

وتحدث الدكتور سيد الأسرج مدير مشروع المكتبة الرقمية بالجامعة مؤكدا أن الجامعات بدأت تطبيق قرار المجلس الأعلي للجامعات في محاربة السرقات العملية في رسائل الماجستير أو الدكتوراه أو الأبحاث المقدمة من أعضاء هيئة التدريس للجان العلمية المختصة بالترقيات للأساتذة المساعدين أو الأساتذة ، وذلك عن طريق استخدام برامج تكنولوجية متقدمة تكشف عن نسب الاقتباس أسوة بالمجلات الدولية العريقة ، وأن تكون جميع المجلات التي تصدر محليا لها مواقع إلكترونية محمل عليها جميع الأبحاث ومزودة ببرامج كشف الاقتباس ومعدلة، وضرورة الحصول علي إقرار من الباحث بعدم تجاوز النسبة المعتمدة في الاقتباس، والتي لا يجب أن تزيد علي المعدل المتعارف عليه عالميا في كل تخصص، وقد أكد المجلس الأعلي للجامعات أن تكون هذه النسبة في حدود ٢٥٪ من إجمالي البحث أو الرسالة العلمية ، وتقرر وضع من يثبت قيامه بعملية السرقة تحت طائلة القانون الذي قد يصل العقاب فيه إلي الشطب من الجامعة بالكامل، ومنعه من التدريس بأية جامعة.

وخلال الورشة قام الدكتور أحمد سليم وعصام حتحوت من المكتبة الرقمية بشرح البرامج الموجود في الجامعة، والتى تعتمد عليها المكتبة الرقمية فى كشف الانتحال، وهو

برنامج كشف الانتحال والتشابه Ithenticate حيث إن هذا البرنامج يحتوي علي قاعدة بيانات أكثر من (٦٠) مليار صفحة ويب، و(٥٠) مليون بين كتاب ومقالات علمية وبحوث وبراءات اختراع، و(١٠٥) مليون أعمال منشورة من مجالات وموسوعات.

وأوضح أن هذه الخدمة توفر تقريراً شاملاً يوضح التشابه والتطابق التام أو الجزئي للإنتاج العلمي المقدم للجهة الناشرة في نصوص الأبحاث العلمية العربية والأطروحات الجامعية ، وتمكين الهيئات العلمية الناشرة في العالم العربي من التأكد والتحقق من الأبحاث العلمية المقدمة لها ، وتعزيز مبدأ المساءلة الأخلاقية وميثاق الشرف في الإنتاج العلمي العربي؛ وبالتالي حماية سمعة الجهات الناشرة، والتأكد من نزاهة المؤلفات التي تقدم لها.

وأوضح أن هناك عدة خطوات لتجنب السرقة العلمية وفهم المعاني، هي: توضيح الاقتباس، وإعادة تركيب الفقرات والجمل، كما تحدثوا عن الشروط الواجب توافرها في الأبحاث لخضوعها لعمليه الانتحال، وعن كيفية تقديم الباحث لعمل برنامج كشف الانتحال والتشابه.

وفى ضوء ما دار خلال تلك الندوة من مناقشات وتبادل آراء؛ توصلت الندوة إلى مجموعة من التوصيات المهمة ، والتى يعتقد أنها يمكن أن تسهم فى تجنب تلك الآفة ومعالجتها، ومن أبرزها ما يلى :

- ضرورة تعريف الباحثين بخطورة الانتحال والسرقات العلمية، وسن القوانين والتشريعات، وتفعيل قوانين الملكية الفكرية كوسيلة ردع وحماية قانونية، واستخدام البرمجيات الإلكترونية كآلية حاسمة، والتوعية العلمية والأخلاقية، وترسيخ فكرة الأمانة العلمية.
- تدريب الباحثين على أسس ومنهجية البحث العلمي، والتأكيد على ضرورة الالتزام بذكر مصادر جميع المعلومات المستخدمة في البحث ونسبتها إلى صاحبها، وتوثيقها في الهوامش وفي قائمة المراجع.
- نشر ثقافة الأمانة العلمية بين الطلاب فى المراحل الجامعية الأولى وطلاب الدراسات العليا من خلال تنظيم الندوات والمؤتمرات وورشات العمل والأيام الدراسية، لا سيما تلك التي تتطرق لمواضيع حقوق المؤلف والأمانة العلمية، ولفت انتباه الطلبة منذ البداية إلى العقوبات المفروضة على حالات السرقة العلمية.
- وضع ميثاق أخلاقي عام علي مستوي الجامعات المصرية يشتق منه مدونة سلوك داخل كل جامعة في ضوء التخصصات العملية وتوجهاتها البحثية والمجتمعية.
- التفعيل الصارم لنصوص العقوبات الخاص بالسرقات العلمية، وعدم الأمانة العلمية في قانون الجامعات الحالي، والتأكيد عليها بشكل بارز عند التعديل والتطوير.
- توفير قواعد بيانات تتضمن البحوث والرسائل العلمية بالجامعات ومراكز البحوث بالدول العربية، ونشرها إلكترونيًّا على الشبكة العنكبوتية .
- التطوير الدائم والمستمر لبرامج وتقنيات كشف الانتحال بما يتناسب وطبيعة البحوث فى كل تخصص؛ لمجابهة السرقات العلمية، والكشف عن القائمين بها .